EISSN: 2716-8891/ISSN 2572-0171

مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة

المجلد 07 ، العـدد: 02 (2024)، ص 341- 360

الحمائية الجديدة، أزمة الطاقة ودورها في مجابهة الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

New protectionism, the energy crisis and its role in confronting American hegemony over the global economy

بالغيثار مسعود [1] *، براهمية عمار [2]

Messaoud Belghitar Ammar Brahmia

[1] مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات جامعة العربي التبسي (الجزائر) messaoud.belghitar@univ-tebessa.dz

[2] مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات جامعة العربي التبسي (الجزائر) ammar.brahmia@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2024-01-11 **تاريخ القبول:** 2024-09-11 **تاريخ النشر:** 2024-10-31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه أزمة الطاقة في مجابهة الحمائية الجديدة والعقوبات الاقتصادية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضد روسيا لحماية مصالحهم الاقتصادية على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن روسيا استخدمت الغاز كأسلوب حمائي لفك الحصار الاقتصادي المفروض عليها من الدول المتقدمة، والتخفيف من تبعات العقوبات الاقتصادية، وفرض استخدام الروبل الروسي بدل الدولار الأمريكي ردا على حظر روسيا من نظام المالي الدولي سويفت.

الكلمات المفتاحية: الحمائية الجديدة، أزمة الطاقة، الاقتصاد العالمي. الحرب الروسية الأوكرانية، المنظمة العالمية للتجارة.

***تصنيف* JEL F05، F52، F01، P17، P18.**

Abstract:

The study aims to shed light on the role played by the energy crisis in confronting the new protectionism and economic sanctions adopted by the USA and the EU against Russia to protect their economic interests against the backdrop of the Russian-Ukrainian war.

The study concluded that Russia used gas as a protectionist method to break the economic blockade imposed on it, mitigate the consequences of economic sanctions, and impose the use of the Russian ruble instead of the US dollar as a response to Russia's ban from the SWIFT.

Keywords: new protectionism, energy crisis, global economic, Russian-Ukrainian war, World Trade Organization.

Jel Classification Codes : F05, F52, F01, P17, P18

* المؤلف المرسل: بالغيثار مسعود messaoud.belghitar@univ-tebessa.dz

1. مقدمة

شهدت التجارة الدولية تطورات كبيرة نتيجة الحروب التجارية بين الدول المتقدمة والدول الناشئة، نبع هذا الصراع بعدما حققت الدول الناشئة مستويات قياسية في نسب النمو المستدامة والمتواترة، هذا ما اعتبرته الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لمكانتها المهيمنة على الاقتصاد العالمي فاعتمدت إستراتيجية أكثر حمائية للمحافظة على تنافسية منتجاتها الوطنية ومكانتها في الهيمنة على الاقتصاد العالمي وفي محاولة لكبح النمو المتسارع للعديد من الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين وروسيا، من خلال استخدام أساليب ومعايير جديدة ومستحدثة زيادة على ذلك فرض عقوبات اقتصادية على الدول الصاعدة ما أدى إلى توترات والدخول في حرب تجارية مع الصين وروسيا.

سعت روسيا للرد على العقوبات الاقتصادية التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بفرضهم لعقوبات للحفاظ على مصالحها التجارية وأهدافها الحالية والمستقبلية ومن بعض الأساليب التي ركزتا عليهما روسيا والصين لحماية مصالحهم الوطنية التخفيض في قيمة العملة كسلاح لزيادة تنافسية منتجاتها دوليا والتقليل من الأضرار المصاحبة لفرض العقوبات الاقتصادية للإدارة الأمريكية ما نجم عنه حرب تجارية.

واعتمدت روسيا بالتنسيق مع الصين على أزمة الغاز لامتصاص العقوبات الّاقتصادية المفروضة عليها من طرف الدول المتقدمة، وقد الدول الصاعدة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا التي حققت مستويات جد مرتفعة في معدل النمو السنوي والناتج المحلي الإجمالي، لتأسيس تكتل البريكس BRICS من أجل الدفاع عن مصالح الدول الناشئة وحماية اقتصاداتها والسعي لضم دول جديدة لها وزن دولي كالمملكة العربية السعودية وإيران باعتبارهما من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز ولما لهما من مكانة في سوق الطاقة العالمية، والدعوة إلى إصلاحات عميقة في النظام العالمي ومؤسساته، وإلى تحرير التجارة الدولية والمعاملات التجارية العادلة وتوسيع التعامل بالعملات المحلية في المعاملات التجارية البينية في محاولة إضعاف هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي والتصدي للسياسات الحمائية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي قدما ضم أصوات دول أخرى تدعوا لتأسيس نظام عالمي جديد ومؤسساته، تكون فيه تحرير مطلق لتجارة الدولية والعدالة بين جميع الدول.

1.1. مشكلة الدراسة:

شهد صراع الأقطاب المهيمنة على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي تزايد في السياسات الحمائية الجديدة وتعدد الأزمات الاقتصادية، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية والتي نتج عنها فرض الدول المتقدمة لعقوبات اقتصادية على روسيا لكبح نموها المتزايد وإضعافها، جاء رد فعل روسيا والصين بتنسيق الجهود وتعزيز التعاون والتبادل الدولي بينهما وبين الدول الناشئة، باعتماد توسيع التبادل التجاري فيما بينهم بالعملة المحلية بدل التعامل بالدولار الأمريكي كأسلوب حمائي مماثل لكسر الحصار الاقتصادي وتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وإضعاف الدولار دوليا ومحاربة الحمائية الجديدة التي تنتهجها الدول المتقدمة، والدعوة إلى تأسيس نظام عالمي جديد يكون أساسه العدالة بين الدول، وبناءا على هذا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور روسيا في إستخدام الطاقة لمجابهة الحمائية الجديدة والهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي؟

تتخلل هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية وللإجابة عنها نذكر ما يلي:

1. مفهوم الحمائية الجديدة أسبابها ودوافعها؟
2. ما هو أزمة الطاقة ومصادرها؟
3. ماهي الحمائية الطاقوية ومسبباتها؟
4. دور أزمة الغاز في القضاء الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي؟
5. ماهي الأساليب التي تبنتها روسيا في مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية ؟

2.1. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية

1 دور روسيا في تطويق العقوبات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

2 لروسيا والصين دور في التصدي للحمائية الجديدة والهيمنة أحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي.

3 لروسيا جهود في إصلاح النظام العالمي الحالي ومؤسساته.

4 تحديات روسيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية.

3.1. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في استخدام روسيا أزمة الطاقة والغاز كأسلوب لحماية اقتصادها وتخفيف العقوبات الاقتصادية وتأمين أمنها القومي وفرض منطقها في مجابة السياسات الحمائية والمعاملات التجارية الغير العادلة للولايات المتحدة الأمريكية

وعلى ضوء هذا سنسلط الضوء على دور روسيا في اعتماد أزمة الغاز كأسلوب لكسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها ومجابة السياسات الحمائية التي تقييد التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي والمنتهجة من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي

4.1. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز جهود روسيا في استخدام حظر الغاز بعد الحرب الروسية الأوكرانية لتخفيف الحصار الاقتصادي عليها من طرف الدول المتقدمة

5.1. منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي لتعريف بأزمة الطاقة والحرب الروسية الأوكرانية ودوره في التصدي للسياسات الحمائية الجديدة والحصار الاقتصادي المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

واستخدمنا المنهج التحليلي نبرز فيه الدور البارز لقوة روسيا والصين في تنسيق الجهود والتعاون الاقتصادي لمجابهة الحمائية المفروضة من الولايات المتحدة باستخدام مجموعة من الأشكال والجداول التي تبرز وتوضح فيه دور أزمة الغاز في فك الحصار الاقتصادي.

6.1. الدراسات السابقة:

❖ **دراسة جعفري عمار(2018/2017)، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، سياسات تخفيض العملة نموذجا، مع الإشارة إلى حالة الصين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة بسكرة.**

ركزت الدراسة الضوء على السياسات الحمائية الجديدة واستجابة النظام العالمي الجديد متعدد الأطراف، والانفتاح الاقتصادي والعولمة، وتحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على الصين. النموذج الوحيد والأبرز، الذي حقق مكاسب اقتصادية كبيرة بسبب استخدامه لخفض قيمة اليوان ، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لمنتجاته في السوق الدولية وتطور الصادرات فضلاً عن الاختلالات الخطيرة في هيكل العلاقات التجارية الدولية تأثير الأزمة المالية العالمية.

ومن خلال الدراسات السابقة تحاول الدراسة تسليط الضوء على لاعتماد روسيا على أزمة الطاقة ودورها في مجابهة الحمائية الجديدة المنتهجة من الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ **دراسة وهيبة خزازنة(2022/2021)، قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات كمية في التجارة الدولية، جامعة حمه لخضر بالوادي.**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير السياسات الحمائية الجديدة على حركة التجارة الدولية لعدد من الدول الصناعية المتقدمة والدول الناشئة للفترة ما بين 1990 إلى 2021، باستخدام عدد من المؤشرات التي تعبر عن المتغير التابع وهي الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات، وواردات السلع والخدمات، وتم إستخدام المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الحمائية الجديدة ممثلة في أسعار الصرف، التعريفة الجمركية، التعريفة المرجحة للدولة الأولى بالرعاية، إيرادات الضرائب البيئية .... وقد تم الاعتماد على بيانات البانل panel لتطبيق مقاربة panel-corrected standard errer بديلا عن طريقة المربعات الصغرى.

وقد لخصت الدراسة أن الحمائية الجديدة تأزم وتزيد من تخفيض النمو الاقتصادي وتعيقه وتعرقل من تدفقات الواردات، وهذا ما خلصت إليه الدراسة بأن الحمائية الجديدة تعرقل وتقييد حركة التجارة الدولية.

❖ **دراسة جميلة قدة وهشام غربي(2022)، الحمائية الجدَّدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الإقتصاد الدولي، المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي، المجلد04 العدد02.**

تركز الدراسة على أهم التحديات التي تعيق التوسع في التحرير التجاري الدولي في ظاهرة الحمائية الجديدة أو ما يسمى بالإقليمية الجديدة ومعايير الجودة والسلامة البيئية وحرب العملات.

وقد لخصت الدراسة إلى أن التحولات العميقة التي تشهد هل التجارة الدولية والاقتصاد العالمي تنبأ بوضع جد صعب وحرج يبطن في طياته تحديات مستقبلية كبيرة، في ظل تعدد الأزمات الاقتصادية، وقد وجدت العديد من الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حمائية جديدة لتعافي من هذه الأزمات، والتيمن شئنها أن تعصف بمكانة المنظمة العالمية للتجارة في إدارة الاقتصاد العالمي والحفاظ على مبادئ التحرير التجاري العالمي.

وعلى ضوء ما جاء في الدراسات السابقة تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسات حمائية جديدة انتهجتها الدول الناشئة ممثلة في روسيا من خلال تبني سياسة الحمائية الطاقوية باستخدام الغاز كسلاح حمائي ضد الهيمنة الغربية للولايات المتحدة وحلفائها من الإتحاد الأوروبي ردا على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بعد غزوها لأوكرانيا، في محاولة لكسر الحصار وامتصاص تبعاته الاقتصادية.

2. ماهية الحمائية الجديدة:

شهد الاقتصاد العالمي توترات وتعدد للأزمات في السنوات الأخيرة، كان هذا نتاج الحروب التجارية وصراع بين الدول المتقدمة والدول الناشئة التي حققت مستويات من النمو المرتفعة والمستدامة وهذا ما اعتبرته الدول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تهديدا لمكانتهما في ريادة الاقتصاد العالمي جعلتها تفكر في استحداث أساليب جديدة لتطويق نمو هذه الدول وهذا ما أطلق عليه بمصطلح الحمائية الجديدة.

1.2. الحمائية الجديدة: هي جميع السلوكيات والأساليب والممارسات التي تهدف إلى تدعيم المنتوجات والصناعات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية بعيدا عن أشكال الحماية التقليدية والدعم، كالقيود الفنية والكمية ومعايير البيئية والتكتلات الاقتصادية وسياسات الإغراق التنافسي... (جعفري و غالم ، حرب العملات.. الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية، 2018، الصفحات 283-294)

2.2. مميزات الحمائية الجديدة

تميزت الأساليب الحمائية الجديدة نذكرها فيما يلي:

- الحمائية الجديدة تكون من طرف واحد ولا تراعي مصالح الأطراف الأخرى وتبحث عن تجسيد المصالح الوطنية للدول المتقدمة على الدول الصاعدة.
- عرفت الحمائية الجديدة تزايد بشكل رهيب وصل إلى أكثر من 20 إجراء حمائي في كل شهر في العالم وسياسات الحماية والمعاملة بالمثل.
- تزامنت الحمائية الجديدة مع تعدد الأزمات وموجات عدم التعافي للاقتصاد العالمي وبالأخص تداعيات الأزمة المالية واختلال ميزان المدفوعات وتباطؤ النمو وأزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.
- إن تبني الحمائية الجديدة للسياسات الجديدة والمتمثلة في المعايير الرمادية ومعايير السلامة والصحة والبيئة لا تتعارض بشكل مباشر مع قواعد وقوانين المنظمة العالمية للتجارة ولكنها تعرقل تحرير التجارة وتضر بالمبادلات التجارية الدولية وتدفقاتها بشكل غير مباشر.

- تتركز الحمائية الجديدة بين الدول المتقدمة والدول الناشئة وخاصة بين الدول الأكثر تأثيرا على حركة التجارة الدولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبدرجة أقل الإتحاد الأوروبي وروسيا وهذا للما عرفتها كل من روسيا والإتحاد الأوربي تقدم ونسب نمو جد مرتفعة رسخ لها مكانة مع الدول التي حققت مستويات مرتفعة ومستدامة.
- قيام الأطراف المتضررة ممثلة في الدول الناشئة باتخاذ حزمة إجراءات المعاملة بالمثل تتلاشى المزايا التي تحققها الحمائية الجديدة للدول المتقدمة. (عيسى و الجزار، 2019/2018)

3.2. دوافع وأسباب الحمائية الجديدة

اختلفت الأزمات على مستوى الاقتصاد الدولي، كأزمة النقد الدولي وأزمة النفط والفوائض المالية وكانت الاقتصاديات الليبرالية مركزا لها، وسببا في استخدام ما يسمى بالحمائية الجديدة حيث ظهرت أشكالا وأساليب جديدة خفية للحماية التجارية، وأكثر فعالية في إعاقة تدفقات التجارة الدولية وقد صاحب أدوات الحماية حدوث تغيرات في طبيعتها وأهدافها، حيث أصبحت ذات طبيعة تمييزية. بمعنى أنها صارت توجه ضد بلدان معينة، وأنواع معينة من السلع وفيما يلي نسرد أهم الأسباب التي كانت وراء ظاهرة الحمائية الجديدة:

- تفاقم الأزمات في الاقتصاديات الليبرالية أو الرأسمالية، دفعت بهذه الدول إلى الاعتماد على أساليب جديدة للحماية تكفل لها حد أدنى من الهيمنة في خضم الحروب التجارية.
- بروز قوى اقتصادية منافسة من الدول الصاعدة في حلقة التبادل التجاري الدولي كالصين، روسيا، البرازيل، الهند، وبدرجة أقل بعض البلدان النامية.
- غزو السلع والمنتجات الآسيوية لأسواق الدول المتقدمة وبأسعار تنافسية بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والأيدي العاملة الرخيصة، تنافس الدول المتقدمة.
- كثرة الاستثناءات في مبادئ الجات، دفعت بالدول المتقدمة، لتطبيق بعض الممارسات بغرض حماية منتجاتها من المنافسة الأجنبية، لكن في الحقيقة قد أسيء استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول والإجراءات التي اتخذتها عموما كانت منافية لمبادئ الجات GAAT، فيما قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية. (جعفري، أطروحة دكتوراه السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، 2018/2017، صفحة 89، 90)

3.الطاقة ومصادرها

تعتبر الطاقة ومصادرها عنصرا من العناصر الأساسية لسد الحاجيات الأساسية للمجتمعات الدولية للدول المتقدمة والناشئة كالكهرباء والغاز واستخدامها في التنمية والتصنيع والاستهلاك النهائي كالوقود فلقد عرفت في السنوات الأخيرة قفزة نوعية من خلال تزايد الطلب عليها.

1.3. تعرف الطاقة

تعرف بأنها مقدرات الدولة من الثروات الطبيعية والباطنية التي تمتلكها من النفط والغاز وفحم ومصادر أخرى، وتستغلها الدول في التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف شعوبها من الحاجيات الأساسية. (موزاوي و بوراس، 2022، الصفحات 72-87)

2.3. مصادر الطاقة

يشمل البحث عن الطاقة تسخير كل الجهود من أجل تحقيق مصادر جديدة واكتشافات كبيرة من أجل استغلالها في الصناعة والحصول على هذه الطاقة وتسيير مختلف مجالات الحياة اليومية.

1.2.3. مصادر الطاقة المتجددة

وهي مجمل المقدرات الطبيعية الموجودة على سطح الأرض وباطنها وهي كالتالي:

الطاقة الكهرومائية: تتولد الطاقة الكهرومائية من خلال تخزين كميات كبيرة من المياه وإطلاقها بسرعة مع وضع بعض المحركات التي تعمل بتدفقها لتوليد الكهرباء.

الطاقة الشمسية: تعتمد فيها الألواح الشمسية امتصاص خلايا الفوتونات الضوئية وتحولها غلى كهرباء بهدف تخزينها أو استخدامها مباشرة.

طاقة الرياح: تنتج بسرعة كبيرة عن طريق مراوح عملاقة وعند دورانها يتم تشغيل المولدات لإنتاج الطاقة الكهربية.

طاقة الحرارة الأرضية : كلما تعمقنا في القشرة الأرضية نلاحظ تزايد درجات الحرارة، الأمر الذي حفز العلماء لاستغلال الحرارة في توليد الكهرباء باستخدام تدفق الينابيع الساخنة من باطن الأرض. (موزاوي و بوراس، 2022)

2.2.3. مصادر الطاقة غير المتجددة:

وهي مجموعة المصادر موجودة منذ نشأة الأرض لكنها محدودة الكمية، ويمكن أن تنتهي عندما استنفادها ولن يجدها الإنسان مرة أخرى، لذلك بدأت الكثير من الدول المتقدمة في إيجاد بدائل أخرى لها تحسبًا لنفاذ مصادرها.

الفحم الحجري: يعتبر من أهم المصادر الأحفورية للطاقة، حيث يمتلئ باطن الكوكب بكميات كبيرة منه وقد تكون عبر ملايين السنين وقد حدث ذلك جراء العمليات البيولوجية في ظروف شديدة الضغط والحرارة. النفط: يعتبر من

أهم مصادر الوقود في التاريخ الحديث حيث تدخل مشتقاته في الكثير من الصناعات بالإضافة إلى أنه من مصادر الطاقة الكهربية.

الغاز الطبيعي: أصبح الغاز الطبيعي بديلًا للنفط في الكثير من الدول، لما فيه من مقدرات صناعية وبيئية تفضله عن النفط، كما أن معالجته أسهل بكثير من الفحم والنفط وأقل في التكلفة.

الطاقة النووية : تعد الطاقة النووية موردًا مستقبليًا في الكثير من الدول للطاقة غير المتجددة، ويستخدم في الأغراض الحربية والسلمية أيضًا ويعتمد بشكل أساسي على العناصر المشعة. (شريف، 2023)

4. الأمن الطاقوي: تتمحور مفاهيم الأمن الطاقوي بين مستهلك ومنتج للطاقة، فمستهلكي الطاقة من الدول الصناعية المتقدمة تدور تجنب انقطاع أو نقص إمدادات الطاقة، وإلى ضرورة تنويع الاقتصادي في مصادرها، و مساعدة الدول المنتجة في بناء البنية التحتية لتأمين توصيل الطاقة إلى الأسواق العالمية وفي حين تنظر الدول المنتجة للطاقة إلى أن الأمن الطاقوي يتحقق بالوصول إلى أسعار ملائمة لجميع الدول، في الأسواق العالمية للطاقة مع خلال وجود أسواق إستهلاكية، والعمل على تطوير البنى التحتية للمنشأة النفطية. (سلطان، 2022)

5. الحمائية الطاقوية: وهو إستخدام روسيا للغاز الطبيعي كسلاح للضغط على الولايات المتحدة وأوروبا باعتبارها من الدول التي تمتلك أكبر احتياطي عالمي وهي أكبر مصدر للغاز لأوروبا ردًا على حزمة العقوبات الشديدة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على روسيا، كما أن روسيا اتخذت قرارًا بتحويل مدفوعات الغاز الروسي من بالروبل الروسي بدل الدولار الأمريكي للبلدان غير الصديقة. (مخيمر، 2023، الصفحات 05-34)

والحمائية الطاقوية ليست الأولى من نوعها فقد استخدمتها الدول العربية سنة 1973 لضغط على الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتراجع عن دعم الكيان الصهيوني في الحرب العربية ضد الكيان الإسرائيلي.

6. مقومات الطاقة الروسية

تمثل أوروبا أحد أكبر الأسواق العالمية للمنتجات الروسية، فطبقًا لبيانات التجارة العالمية لكوم تريد التابع للأمم المتحدة، فإن واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا بلغت عام 2021 قرابة 170 مليار دولار وهو حجم كبير يجعل من دول الاتحاد الأوروبي عاجزة تمامًا عن استبدال روسيا بمورد آخر في خلال أجل قصير المدى. وبتتبع حركة التجارة بين روسيا وأوروبا في مجالات الطاقة خلال السنوات الأخيرة فقد وجد أن واردات الطاقة إلى أوروبا من روسيا، ونعني بهذا حجم واردات الوقود الأحفوري الكلي شاملًا الفحم والنفط والغاز الطبيعي مجموعين معًا مطروحًا منه حجم صادرات الوقود الأحفوري الكلي؛ فإن مؤشر الاعتماد على الطاقة الروسية في دول الاتحاد الأوروبي مجموعة، وهو نسبة مساهمة صافي الواردات في حجم الاستهلاك الكلي للطاقة محليًا، ثابت إلى حد ما منذ عام 2000 (56.3%) إلى عام 2020 (57.5 %)، ويمكن عزو هذه الزيادة الطفيفة إلى تفشي وباء كورونا.

أما عن الدول منفردة فإن أكثرها اعتمادًا على روسيا هي مالطا (نسبة حوالي 100%) وأقلهم اعتمادًا وأكبرهم تغيرًا إيجابيًا هي إستونيا فلقد هبط مؤشر اعتمادها من 34% عام 2000 إلى 10.5% عام 2020، وأكبرهم تغيرًا سلبيًا هي الدنمارك فقد زاد اعتمادها من سالب 36% عام 2000 إلى 44.5% عام 2020. وعلى صعيد الصادرات النفطية الروسية، سنة2021، صدرت روسيا 7.8 ملايين برميل في اليوم تمثل 12٪ من حجم التجارة العالمية، وبلغ إجمالي صادرات المنتجات من النفط 2.8 مليون برميل في اليوم وتمثل 15٪ من المنتجات المكررة العالمية.

كما تصدر 60% من هذه الصادرات إلى أوروبا، و20% للصين والتي تعتبر من بين أكبر المستوردين للنفط الخام وثاني أكبر مستهلك بعد الولايات المتحدة وتمد روسيا دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأوروبا بنسبة 34% من إجمالي وارداتهم البترولية فهناك مستوردون آخرون للنفط الروسي هم الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا وبيلاروسيا واليابان وأوكرانيا، فقد بلغت إجمالي صادرات روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021، بلغ أكثر 180 ألف برميل يوميًا من النفط الخام وأكثر من 400 ألف برميل يوميًا من المنتجات البترولية. (عبد العزيز، 2022)

الشكل رقم (01): يوضح مكانة روسيا بين الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم بوحدة مليار متر مكعب.

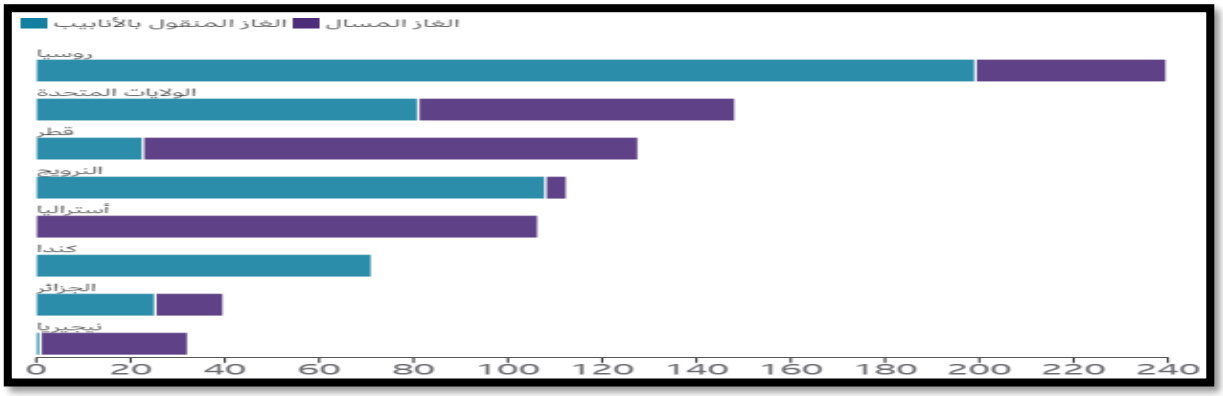

المصدر: (عبد العزيز، 2022) https://ecss.com.eg/20472/

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن روسيا هي أكبر دولة تصدر الغاز في العالم، ولديها أكبر احتياطيات غاز في العالم. ففي عام 2021 تُعد روسيا ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بعد الولايات المتحدة، أنتجت روسيا 762 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي 18% من إنتاج العالمي للغاز وصدرت ما يقرب من 250 مليار متر مكعب، سواء عبر خطوط الغاز أو في صورة الغاز المسال. وباعتبار أن روسيا تستحوذ على أكبر احتياطات للغاز الطبيعي في العالم وأكبر مصدر للقارة الأوروبية بنسبة تجاوزت60% من صادراتها، وباعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر حليف للولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى خلفية التوترات الأخيرة بينهما والتي نجمت عن الغزو الروسي لأوكرانيا، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات إقتصادية على روسيا لردعها وإضعافها اقتصاديا للعدول

عن إجتياحها لأوكرانيا، ما جعل روسيا تستخدم أزمة الطاقة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي كأسلوب عقابي للرد على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وهو ما أطلق عليه بمصطلح الحمائية الطاقوية.

7. ردود الأفعال الأوروبية بخصوص حظر روسيا للغاز

شهدت الدول الأوروبية تطورات كبيرة بعد وقف إمدادات الغاز من روسيا، وسعت لإيجاد بديل للغاز الروسي مثلما فعلت مع النفط، لكن الدول الأوروبية وجد نفسها في مأزق كبير في خطوة وقف الغاز الطبيعي الروسي والذي يمثل أكثر من 30% من إمدادات الدول الأوروبية. وبحلول عام 2022 ستستمر أوروبا في تلقي ما بين 81% إلى 94% من الغاز الروسي التي حصلت عليه في عام 2021، فيما أكدت أوروبا أنه سيتم حظر استخدام الغاز والنفط الروسي بحلول عام 2027 مع تيقنها بأنها ستدفع تكلفة باهظة لتحقيق بدائل للغاز الروسي ومع تأمين الإمدادات والتي تحتاج لخطوط أنابيب ومشروعات إسالة.

وتتجه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى قطر والجزائر ومُصدِّري الغاز الطبيعي المسال الآخرين مع العلم أن هناك تحديات كبيرة لتأمين إمدادات الغاز، حيث من المتوقع أن يكون لهذه التطورات تأثيراً سلبياً على الأسواق الأوروبية والآسيوية، لما سوف يترتب عليها من تخفيض إمدادات الغاز المسال وستكون التأثيرات أكبر على أوروبا على وجه الخصوص، لاسيما أنها تواجه صعوبات في تأمين احتياجاتها من إمدادات الغاز في الوقت الذي تسعى فيه لإنهاء اعتمادها على الغاز الروسي. (بن عيسى، 2022)

8. العقوبات الأمريكية الأوروبية على روسيا في خضم الغزو الروسي على أوكرانيا

قامت المملكة المتحدة بحظر استيراد الماس من روسيا. وضعت الولايات المتحدة خططا مماثلة لحظر الماس الروسي، وتقول الولايات المتحدة إن روسيا كسبت أكثر من 4 مليارات جنيه إسترليني في عام 2021 من صادرات الماس، وحصلت روسيا على 4 مليارات جنيه إسترليني سنويا من صادرات الماس ومع ذلك، يتم إرسال معظم الماس الروسي إلى دول مثل الهند ليتم صقله، كما يقول هانز ميركيت من مركز أبحاث خدمة معلومات السلام الدولية. بمجرد إعادة تصديرها، من الصعب معرفة أنها نشأت في روسيا، كما تم حظر صادرات الذهب، التي تبلغ قيمتها 12.6 مليار جنيه إسترليني (15.4 مليار دولار) إلى روسيا في عام 2021، من قبل دول بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول المتقدمة إلى تجميد أصول البنك المركزي الروسي في بلدانهم. وتمت إزالة البنوك الروسية من نظام الدفع المالي الدولي Swift، مما صاحبه تأخر في مدفوعات النفط والغاز الروسي، وجمدت أصول البنوك الروسية الأخرى، ومنعت الشركات الروسية من اقتراض الأموال. ووضعت الدول المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي قيودا على المبالغ الذي يمكن لروسا إيداعها في البنوك. إن العقوبات المالية التي فرضتها الدول الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة قطعت 350 مليار دولار من احتياطيات روسيا من العملات الأجنبية البالغة 604 مليارات دولار. وحاولت الدول المتقدمة خفض دخل روسيا من النفط والغاز، وتوقف الاتحاد الأوروبي عن استيراد الفحم الروسي وحظر واردات النفط المكرر، وحظرت الولايات المتحدة

والدول المتقدمة جميع واردات النفط والغاز الروسية وقامت ألمانيا بوقف افتتاح خط أنابيب الغاز Nord stream 2 من روسيا.

في أخر سنة 2022، حددت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي سعرا أقصى قدره 60 دولارا لبرميل النفط الخام الروسي، وحذروا المستوردين من أن شركات التأمين لن تضمن شحنات النفط إذا دفعوا أكثر، لم يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الغاز الروسي لأنه يعتمد عليه لتغطية حوالي 40% من احتياجاته من الغاز، كما تم استهداف أكثر من 1000 شركة وفرد روسي من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ومن بينهم قادة ورجال الأعمال الأثرياء الذين يعتقد أنهم مقربون من الكرملين، وتم تجميد أصول الرئيس بوتين ووزير الخارجية، وتم الاستيلاء على ما لا يقل عن 16 يختا فاخرا مرتبطا بالروس الخاضعين للعقوبات.

وتوقفت أكثر من 1000 شركة عالمية عن العمل في روسيا، وفرض حظر على تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج – المواد ذات الأغراض المدنية والعسكرية، مثل قطع غيار المركبات – من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وحظر جميع الرحلات الجوية الروسية من المجال الجوي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول المتقدمة، حظر تصدير السلع الفاخرة إلى روسيا. توقعت الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة انهيار الاقتصاد الروسي بعد غزو أوكرانيا والعقوبات الأولى ارتفعت الأسعار بشكل حاد وأخذ الناس أموالهم من البنوك، لكن صندوق النقد الدولي يعتقد أن الاقتصاد الروسي يمكن أن ينمو بنسبة 0.7% في عام 2023.

وذلك لأن روسيا تصدر 8.3 مليون برميل من النفط يوميا وهو أعلى مستوى في سنة 2020، وفقا لوكالة الطاقة الدولية (IEA). أكبر المستوردين هي الصين والهند، وتقول إن أرباح روسيا من صادرات النفط والغاز انخفضت إلى 8.1 مليار دولار في شهر أفريل 2023، 22.5 مليار دولار بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الدول المتقدمة. (What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy?, 2023)

9. تأثير الحمائية الطاقوية على اقتصادات الدول الأوروبية

شهدت الحرب الروسية الأوكرانية، تباين المواقف بين الدول الأوروبية، فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع روسيا وخاصة إمدادات النفط والغاز. والتي أدت إلى شح في الامدادات وارتفاع التضخم وغلاء الأسعار وتقهقر مستويات النمو وشعور المواطن الأوروبي بالأزمة. من خلال ما وصل إليه التضخم من مستويات قياسية قدرت بنسبة 8,6% على مستوى جميع الدول الأوروبية، ما يشير بوضوح إلى أن كل ذلك مرتبط بطبيعة العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على روسيا، والتي تمثل استراتيجية لاستمرارية التوازن في الاقتصاد العالمي، كونها أكبر منتج للنفط والغاز في العالم وأكبر مصدر لهما خاصة للقارة الأوروبية التي تعتمد على ما يزيد عن 40% من الغاز الطبيعي الروسي.

الشكل رقم (02): يوضح توزيع صادرات الغاز الروسية إلى العالم سنة 2020

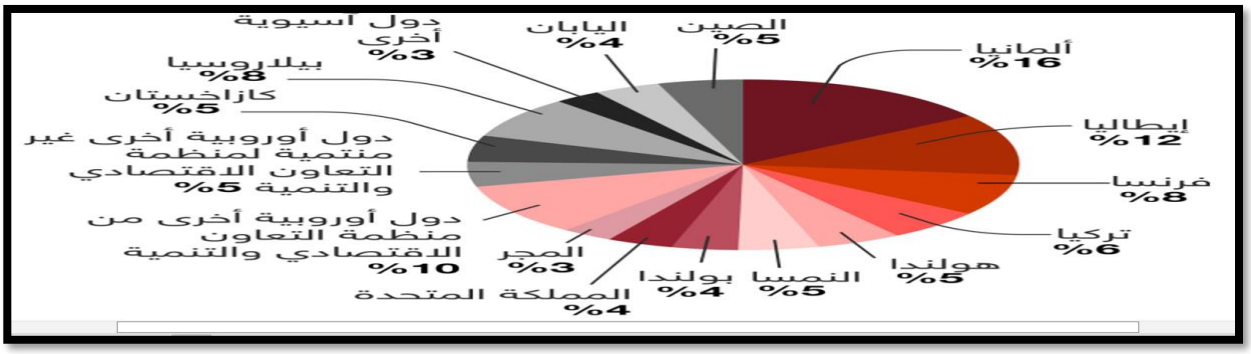

المصدر: (روسيا.. المُصدر الأكبر للغاز الطبيعي وهذا حجم احتياطياتها، 2022)

وعلى الرغم من العقوبات المفروضة على روسيا، فإن التبعات الاقتصادية لمثل هذا الوضع سوف تزداد خطورة مع اقتراب فصل الشتاء ومع انخفاض مستويات وقدرات التخزين الأوروبية من الغاز الطبيعي. إذا عمدت روسيا إلى قطع إمدادات الغاز أو استخدام حجة أن التربينات التي طلبتها شركة غازبروم من ألمانيا وبالتحديد من شركة سيمنز لم تصل في الوقت المحدد مع وجود تربين واحد يعمل في وقت أن خط نورد–ستريم يحتاج إلى أربعة تربينات للصيانة، لذلك فإن هناك مخاطر كبيرة بأن روسيا سوف تستخدم هذه الحجة لقطع الإمدادات عبر خط نورد–ستريم1، في حال تم ذلك خلال فصل الشتاء فإن التبعات سوف تكون خطيرة جدا مع اضطرار اقتصادات الأوروبية للاعتماد على استراتيجية التقنين خصوصا بالنسبة لألمانيا واعتماد اقتصادها على سلعة أساسية هي الغاز الطبيعي. (زرواطي، 2023)

الشكل رقم:(03) يوضح خطوط نورد ستريم للإمدادات الغاز الروسي

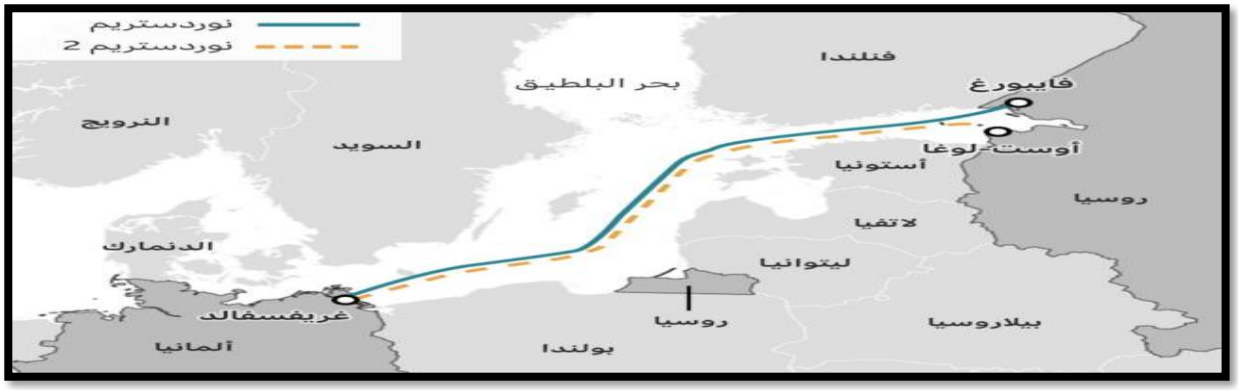

المصدر: (نوردستريم 1: ما سبب الأهمية البالغة لخط أنابيب الغاز الروسي؟، 2022)
https://www.bbc.com/arabic/world-62787131

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عقوبات على أكبلر البنوك الروسية والذي يلعب دورا في تمويل مشروعات البنية التحتية الروسية وأنشطة وزارة الدفاع وذلك ردا على اعتراف روسيا بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين في شرق أوكرانيا وتحريك معدات وقوات عسكرية في أراضيهما.

وقف حركة الطيران بين روسيا ومعظم الدول الغربية، إضافة إلى منع دخول الطائرات الخاصة المسجلة في دولة ثالثة في حال تم استئجارها من قبل الروس، كما قامت الدول المتقدمة بحضر بيع الطائرات ومعداتها لشركات الطيران الروسية. كما تم حظر روسيا من الحصول على تمويلات من مؤسسات التمويل الأمريكية والأوروبية، حيث هدفت العقوبات الجديدة للإضرار بالقطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الروسي.

شملت عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها خط "نورد ستريم 2 "لنقل الغاز بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق، عقب إعلان ألمانيا توقيف العمل به. فيما استهدفت العقوبات الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية عددا من رجال المال والأعمال البارزين في روسيا على رأسهم الرئيس الروسي ووزير خارجيته، كما تمت مصادرة أصول أشهر "الأوليغارشيين" في روسيا. وعزل البنوك والمصارف الروسية عن نظامSWIFT للمعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية. وعمدت العقوبات إلى الحد من قدرة البنك المركزي الروسي من الوصول إلى احتياطاته من العملات الأجنبية، والمقدرة بـ 100 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك فرض عقوبات أخرى على صندوق الثروة السيادي الروسي وعلى إحدى الشركات التابعة له. (بوزيدي، 2023، الصفحات 174-192)

10.الخيارات البديلة للاتحاد الأوروبي لتخلص من الحمائية الطاقوية للغز الروسي

هددت روسيا دول الإتحاد الأوربي بقطع إمدادات الغاز عليها عن طريق الأنبوب المار عن ألمانيا حال فرض الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، عن طريق حظر على صادراتها النفطية، وتوقعت روسيا وصول سعر برميل النفط إلى 300 دولار مؤكدة أنها لا يمكن توفير بديل للغاز الروسي في الوقت الحالي سوف إذ تستغرق المشاريع سنوات لتتجسد، وسوف تكون عبأ على المستهلك الأوروبي، فلهذا بدأت الدول الأوروبية في التحرك على مستويات جد سريعة لإيجاد حلول أولية والبحث عن بدائل استشرافية مستدامة.

الشكل رقم (04): يوضح أهم الدول المصدرة للغاز وقد تكون بديلا للغز الروسي

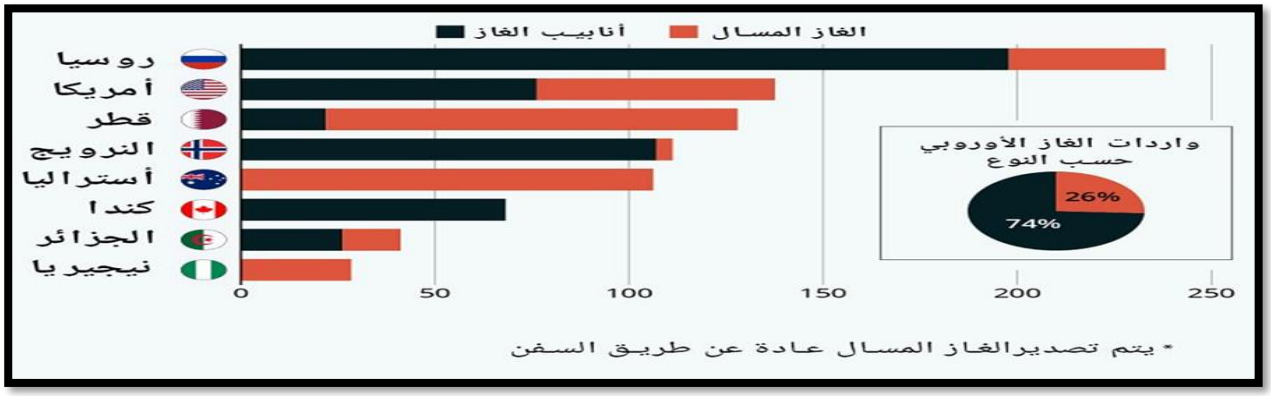

المصدر: (يورو، 2022)، https://arabic.euronews.com/my-europe/2022/03/10/which-european-countries-depend-exclusively-or-almost-completely-russia-gas-eu-alternative

يتطلع الإتحاد الأوروبي إلى جلب إمدادات من الغاز الطبيعي المسال، كحل أولي للأزمة عن طريق السفن. من الدول الرئيسية المصدّرة للغاز الطبيعي المسال أستراليا وقطر والولايات المتحدة الأمريكية. وقد طلبت الولايات

المتحدة من قطر تزويد أوروبا بالغاز، حال انقطاع إمدادات الغاز من روسيا بسبب الحرب على أوكرانيا، لكنّ قطر والدول المنتجة الأخرى تؤكد على عدم وجود احتياطات تغطي بها حاجيات أوروبا من الغاز، كما أنها خطوة من شأنها أن تلحق أزمات بالمستوردين للغاز القطري. كما أكدت قطر أن لديها قدرة محدودة أو حتى شبه معدومة في تحقيق إنتاج إضافي من الغاز الطبيعي المسال، متطرقة إلى قيود على الكميات التي يمكن تغيير وجهتها. يتطلّب تزويد أوروبا بالغاز لتعويض إمدادات الغاز الروسي من الدول المنتجة القيام باستثمارات كبيرة من أجل سد حاجياتها، كما أكد الإتحاد الأوروبي أنه في صدد إبرام عقود لمدة 10 أو 15 أو 20 عاماً. وأكد عن وجهته لأفريقيا كموردا بديلا. لكن الإمدادات التي تُصدّرها أفريقيا وعلى رأسها نيجيريا لن تغطي جميع احتياجات الدول الأوروبية من الطاقة.

استوردت البرتغال 56 % من إمدادات الغاز في عام 2020 من نيجيريا و17 % من الولايات المتحدة، بينما اشترت إسبانيا من غازها المسال أكثر من 35 % من الولايات المتحدة. كما حصلت إيطاليا واليونان أيضًا على إمدادات من الغاز من الولايات المتحدة وقطر في عام 2020. كما بدأ تشغيل محطة الغاز الطبيعي المسال في ليتوانيا في كلايبيدا، والتي تعتبرها ليتوانيا مخرجا لها من أزمة الطاقة يمكنها تأمين حاجيات الغاز إلى فنلندا والسويد وبولندا. وتسعى الدول الأوروبية إلى خفض الاعتماد على الغاز الروسي عن طريق تعزيز واردات الغاز والغاز الطبيعي المسال من دول إفريقية وأسيوية كبديل مستقبلي للأزمة والتشغيل التدريجي للغازات البديلة مثل الهيدروجين والميثان الحيوي. (يورو، 2022)

11.تأثير الحمائية الطاقوية على الاقتصاد العالمي

شكلت الحمائية الطاقوية خطرا كبيرا على الاقتصاد العالمي والدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بسبب اعتماد علي استيراد منتجات الطاقة (غاز طبيعي – نفط –فحم) من الدول الصاعدة، وهو ما يشكل تهديدا كبيرا على اقتصاداتها، ويؤدي إلي زيادة الديون. وقد ضاعفت الحمائية الطاقوية من تداعيات جائحة كورونا، في زيادة الضغوط على الأسواق الدولية ونقص سلاسل التوريد، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية وتفاقم التضخم.

إن الصعود الحاد لأسعار الغاز الطبيعي يتغلغل تأثيره في أسواق الطاقة العالمية وفي قطاعات إقتصادية أخرى كالمصانع، وقد ارتفعت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي بأكثر من أربعة أضعاف مسجِّلة مستويات قياسية وحادة في أوروبا وآسيا، من حيث استمراريتها وبعدها العالمي. وإذا استمرت أسعار الطاقة على حالها، فسوف ترتفع قيمة إنتاج الوقود الاحفوري العالمي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2023 من 4,1% إلى 4,7%. سنة2024، يمكن أن تصل النسبة إلى 4,8% مقارنة بنسبة 3,75%. ومع إفتراض أن نصف هذه الزيادة في تكاليف الغاز والنفط والفحم يرجع إلى انخفاض الإمدادات، فمن شأن هذا أن يمثل إنخفاضا قدره 0,3 نقطة مئوية في نمو الاقتصاد العالمي سنة 2023 وحوالي 0,5 نقطة مئوية في العام 2024.

بالإضافة إلى ذلك نبهت ألمانيا من تفاقم التضخم، حيث تسبب ارتفاع أسعار الغاز والنفط، إلى نذرة المدخلات والمواد الخام. وقد أدى ارتفاع التضخم إلى فزع المستثمرين عبر العالم الذين يتخوفون أن تقوم البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة قبل الأوان لامتصاص التضخم، وتمسك البنك المركزي الأوروبي بتبرير ارتفاع الأسعار بسبب عوامل أخرى مؤقتة، مثل نقص الإمدادات وارتفاع أسعار الطاقة، وقد توقع صندوق النقد الدولي أن يهدأ التضخم بمجرد أن تهدأ آثار الاختلالات العالمية بين العرض والطلب.

لكن إذا ثبت أن الاضطرابات في سلاسل التوريد أكثر استمرارا مما كان عليه سابقا، فأن التضخم سيستمر في الارتفاع عام 2022، مما يضع البنوك المركزية للدول الأوروبية في موقف حرج. ورفع بنك إنجلترا الفائدة بالفعل إلى جانب بعض الأسواق الصاعدة لمواجهة التضخم. وفي الولايات المتحدة كما أن مخاوف التضخم قد تكون أكبر، مدعومة بالتحفيز المالي الضخم والانتعاش الاقتصادي السريع، ونذرة العمالة وعرض السلع. ولجأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي في خطته إلى رفع أسعار الفائدة، وشراء السندات بسرعة أكبر في عام 2022. قد أدى ارتفاع سعر الفائدة الفيدرالي في حدوث العديد من المشكلات لبعض الاقتصادات الصاعدة والتي تشهد ارتفاع في أسعار الفائدة وسحب رؤوس أموالها خوفا من الإفلاس. وتعتبر الحمائية الطاقوية، هي أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي في عام 2022. (بيتر ، 2021)

12.أهمية الغاز الجزائري للدول الأوروبية كبديل للحمائية الطاقوية الروسية.

تلعب الجزائر دورا محوريا في التصدي للأزمات التي يتعرض لها الإقتصاد العالمي، وتتخل سياساتها وفقا للمتطلبات الأوضاع الدولية الراهنة، وباعتبار الجزائر تمتك احتياطات كبيرة من الغاز استغلت الأزمة الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية (كرمة و بن مويزة، 2023، الصفحات 153-172) تزايدت حدة التوترات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية على خلفية الحرب الروسية ضد أوكرانيا توافد العديد من قادة الدول الأوروبية إلى الجزائر من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية، خاصة في مجال الطاقة، خاصة أن الجزائر تُعد أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي في قارة إفريقيا كما أن الدول الأوروبية تعتبر الجزائر شريك موثوق في قطاع الطاقة.

يشكّل الغاز الجزائري 10% من إجمالي الواردات من الغاز للاتحاد الأوروبي خلال المدة من 2020 إلى 2021، وتصدر 80% من صادرات الغاز الجزائري إلى الدول الأوروبية، كما أن هناك جهود حثيثة لتعزيز العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة لزيادة صادراتها، ويعتمد ذلك على خفض الطلب وارتفاع المعروض. ويتمثّل أحد التدابير الرئيسية لخفض الطلب على إمدادات الغاز في تركيب المحطات الكهربائية التي تعمل بنظام الدورة المركبة للغاز، لتحل محل المحطات القديمة. كما تسعى الجزائر إلى زيادة إمدادات الغاز من خلال خطوط الأنابيب ومحطات الإسالة، والتخطيط لقدرات تصديرية جديدة، من خلال الاستثمار لتطوير أنشطة المنبع (التنقيب والإنتاج)، من أجل زيادة تحقيق اكتشافات جديدة من الغاز. وقد حققت شركة سوناطراك الجزائرية للنفط والغاز مطلع شهر جوان 2022 اكتشافًا ضخمًا بحقل حاسي الرمل، والذي يُعد من أكبر الاكتشافات في الجزائر خلال

العقدين الأخيرين وكشفت الحصيلة الأولية التقييمية عن وجود ما بين 100 إلى 340 مليار متر مكعب من الغاز كما يمكن توسيع نطاق أنشطة المنبع، من خلال توسع الاستثمار في هذا المجال واستعمال أفضل التقنيات الجديدة لحقول الغاز وزيادة الإمدادات. أما فيما يخص الغاز الصخري غير المستغل فهي تعد فرصة إستراتيجية ضخمة، لا سيما أن الجزائر تمتلك ثالث أكبر احتياطي منه في العالم.

الشكل رقم (05): يوضح الرسم التالي احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر بالتريليون متر مكعب.

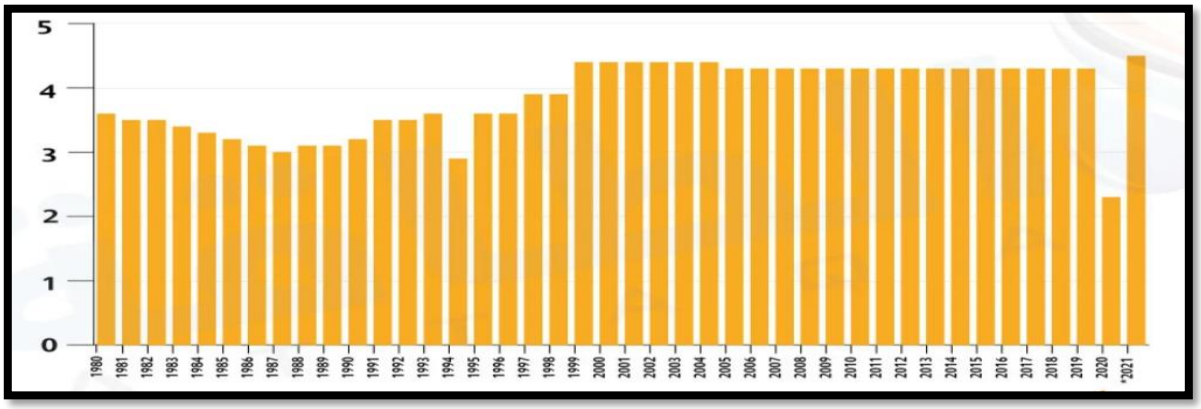

المصدر: (مجدي، 2023) https://attaqa.net/2023/01/30/

تعد إيطاليا شريك إستراتيجي للجزائر من بين الدول الأوروبية لتعزيز التعاون في قطاع الطاقة، ويرجع ذلك إلى عوامل العديدة، من بينها الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية، والبنية التحتية لقطاع الطاقة من خلال توفر خط أنابيب نقل الغاز أنريكو ماتيي "ترانسميد" بسعة 34 مليار متر مكعب، والاحتياطيات الضخمة من الغاز البالغة 4.5 تريليون متر مكعب عام 2021، أي ما يعادل 2.3% من احتياطيات الغاز المؤكدة في العالم. وكما ساهم تعزيز التعاون بين الجزائر وإيطاليا مؤخرا إلى توقيع 5 مذكرات تعاون جديدة في مجال الطاقة، تتضمن تعزيز التعاون الطاقي ودراسة أفضل الطرق لزيادة الامدادات الطاقوية من الجزائر إلى الدول الأوروبية عبر إيطاليا، وزيادة قدرات نقل الغاز، وإنجاز خط أنبوب جديد لنقل الهيدروجين إلى عاصمة إيطاليا روما. بالإضافة إلى إنجاز خط كهربائي بحري للربط بين الجزائر وإيطاليا، وتعزيز القدرة الإنتاجية للغاز المسال إضافة إلى تقليل الانبعاثات والتعاون التكنولوجي لخفض حرق الغاز ، وتطوير مشروعات مشتركة لخفض انبعاثات الكربون في منشآت إنتاج الهيدروكربونات بالجزائر، كما توقعت الجزائر أن تحقق إمدادات الغاز إلى إيطاليا 28 مليار متر مكعب بحلول 2024، وفقًا لتصريحات شركة إيني الإيطالية.

كما وقّعت شركتا إيني الإيطالية وسوناطراك الجزائرية في مطلع عام 2022، اتفاقية لزيادة واردات الغاز عبر خط أنابيب ترانسميد إلى إيطاليا لتغطية نذرة الإمدادات من الغاز الروسي عقب حظر روسيا تصدير الغاز لأوروبا وارتفاع أسعار الغاز، ستستغل الجزائر سعة خط أنابيب ترانسميد الاحتياطية لزيادة حجم إمدادات الغاز بدءًا من سنة 2022، وصولًا إلى 9 مليارات متر مكعب سنويًا بحلول عامي 2023 و2024، لتصبح بذلك أكبر مورد للغاز عبر إيطاليا إلى أوروبا. كما جاءت اتفاقيات مع إيطاليا لتعزيز التعاون على خلفية تدهور العلاقات الثنائية بين الجزائر وإسبانيا بسبب تغير الموقف الإسباني الرسمي ودعمه المغرب حيال قضية الصحراء الغربية،

وفي أواخر 2021، حظرت الجزائر صادرات الغاز عبر خط أنابيب الغاز الذي يمر بالمغرب متجها إلى أوروبا والذي يمر بالمغرب يربط الجزائر بإسبانيا ، ومع انتهاء العقد بين الجزائر والمغرب، وفشل في تجديد العقد بسبب الخلافات السياسية. (مجدي، 2023).

13. تحديات المنظمة العالمية للتجارة في ظل أزمة الطاقة

حذرت المنظمة العالمية للتجارة OMC من توسع لفرض القيود التجارية وهذا بعد تعدد الأزمات الاقتصادية، خاصة أزمة الطاقة والغاز التي من شأنها أن تؤدي إلى تباطؤ النمو وانخفاض مستويات المعيشة. كما توقعت أن ينمو حجم تجارة العالمية بنسبة 3.5 % في عام 2022، أو أفضل قليلا من نسبة 3.0 % المتوقعة سنة 2022. فيما توقعت إنخفاض حجمها إلى 1% عام 2023 بانخفاض حاد قدر بـ 3.4% سابقا. ارتفاع الأسعار والتضخم وتوقعت منظمة التجارة العالمية OMCحدوث ضعف في الطلب على الواردات مع تباطؤ النمو في الاقتصادات الرئيسية لأسباب مختلفة.

يشكل ارتفاع أسعار الطاقة– الناجم عن الأزمة الروسية لأوكرانية ضغطا على إنفاق الأسر ورفع تكاليف التصنيع، سيؤثر تشديد السياسة النقدية على الإنفاق في المجالات التي يتم فيها احتساب أسعار الفائدة، مثل الإسكان والسيارات والاستثمارات الثابتة، تتواصل إضطرابات الإنتاج إلى جانب ضعف الطلب الخارجي الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. في حين أن القيود التجارية الجديدة قد تكون استجابة لأوجه الضعف المتعلقة بالعرض التي كشفتها الصدمات التي حدثت على خلفية انتشار فيروس كورونا وأزمة الطاقة التي تولدت عن الغزو الروسي لأوكرانيا، إن تقليص سلاسل التوريد العالمية لن يؤدي إلا لتعميق التضخم، وهذا أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة. (منظمة التجارة العالمية تتوقع حدوث تباطؤ حاد في نمو التجارة العالمية في السنة المقبلة، 2022)

14. الخاتمة:

تناولت الدراسة تأثير الحمائية على الاقتصاد العالمي والدول المتقدمة، وكيف نجحت روسيا في فك الحصار الاقتصادي المفروض عليها من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية، وقد أوضحت من خلال سياساتها المنتهجة في إمتصاص العقوبات الاقتصادية من خلال حظر الغاز الروسي لأوروبا ونقص الإمدادات الطاقوية وكذلك فرض إستخدام الروبل الروسي بدل الدولار واليورو في بيع الغاز الروسي من الدول الغير صديقة. في الأخير نخلص لاستنتاج النقاط التالية:

- استطاعت روسيا الاستفادة من المخزون الاحتياطي لديها من الغاز التي تمتلكه وكان أداة فعالّة خاصةٍ بعد فرض الولايات المتحدة والدول الأوروبية عقوبات اقتصادية على مؤسساتها وأفرادها.
- إن ارتفاع أسعار الغاز عالميًا أدى إلى تمويل روسيا بعد غزوها لأوكرانيا وعلى خلفية العقوبات المفروضة عليها.

- إن قرار روسيا بمواجهة الهيمنة الأميركية وخاصةٍ بعد الغزو الروسي لأوكرانيا لوقف تمدد الناتو من حدودها، وإعادة مكانتها العالمية.
- توظيف روسيا للحمائية الطاقوية لتأمين مصالحها، ومواجهة أطماع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في المنطقة.
- استخدام روسيا للحمائية الطاقوية كأداة لتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية عليها من أجل إضعافها اقتصاديا وفي مختلف القطاعات.
- استرجعت روسيا سيطرتها الكاملة على القطاع الطاقوي، من خلال دعم احتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة في قطاع الطاقة كشركة غازبروم، الناشطة في مجال الغاز الطبيعي.
- فرض روسيا لاستخدام عمتها الروبل الروسي في المعاملات التجارية خاصة مع الدول الغير الصديقة واستخدام العملات الرقمية بدل التعامل بالدولار لأضعافه اقتصاديا وامتصاص العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. تقوية الروبل الروسي من خلال زيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية وكذلك ورادا على الاجراء التعسفي في إخراج البنوك الروسية من النظام المالي العالمي سويفت (SWIFT).

التوصيات

- ضرورة تعزيز العمل الدائم والمستمر للقضاء على الممارسات المعيقة لتدفقات التجارة بين الدول.
- سعي روسيا والدول الناشئة لإقامة تكتل إقتصادي يضمن مصالحهم الاقتصادية وأمنهم القومي.
- سعي الدول النامية بقيادة روسيا والصين لإدراج الطاقة ومشتقاتها في لوائح المنظمة العالمية للتجارة.
- تكثيف الجهود الدولية للدول النامية بقيادة روسيا والصين لإصلاح المؤسسات الدولية والتمهيد لإعلان نظام عالمي متعدد الأقطاب.

15. المراجع

1. عمار جعفري. (2018/2017). *أطروحة دكتوراه السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة* . بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر.
2. أسامة فاروق مخيمر. (جانفي, 2023). تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي دراسة للتغير ات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية السياسة والإقتصاد*، الصفحات ص 05-34.
3. i حمزة بوزيدي. (01 06, 2023). الأزمة الروسية الأوكرانية وتهديد التوازنات الاقتصادية العالمية. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 01*، الصفحات 174-192.
4. عائشة موزاوي، و بودالية بوراس. (15 03, 2022). دور الطاقة في تعزيز التنمية المستدامة –إشارة لواقع الطاقة المتجددة في الجزائر–. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 01*، الصفحات 72-87.

5. جعفري عمار ، و غالم عبد الله. (01 04, 2018). حرب العملات.. الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 02*، الصفحات 294-283.
6. كرمة كمال ، و بن مويزة مسعود. (30 10, 2023). دور بنك الجزائر في مواجهة التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري خلال 2020-2021. *مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، العدد02*، الصفحات 153-172.
7. عبد الشفيع عيسى محمد ، و الجزار حجازي. (2019/2018). *أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية*. القاهرة مصر: معهد التخطيط القومي.
8. *What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy?* (2023, Ma .a 25). Retrieved from bbc: https://www.bbc.com/news/world-europe- 60125659
9. سلطان أحمد. (11 04, 2022). *تأثير تحديات أمن الطاقة فى العلاقات الدولية*. تاريخ الاسترداد 28 12, 2023، من السياسة الدولية: https://www.siyassa.org.eg/News/18276.aspx
10. عبد العزيز أحمد. (15 08, 2022). *دور مركزي: روسيا وأزمة الطاقة العالمية*. تاريخ الاسترداد 28 12, 2023، من المركز المصري للفكروالدراسات الإستشرافية: https://ecss.com.eg/20472/
11. بيتر أشرف. (31 12, 2021). *أعنف أزمات 2021.. أسباب أزمة الطاقة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي.. معاناة الدول النامية والفقيرة وسط تفاقم الأزمة.. وأفريقيا تتجه نحو الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 03 12, 2023، من elbalad: https://www.elbalad.news/5106749
12. زرواطي أمين. (22 07, 2023). *بعد زيارة مسؤول مجري روسيا وطلبه مزيدا من الغاز... هل زعزعت أزمة الطاقة وحدة الصف الأوروبي؟* تاريخ الاسترداد 18 12, 2023، من france24: https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/20220722-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84-%D8%B7%D8%A7%

13. *روسيا.. المُصدر الأكبر للغاز الطبيعي وهذا حجم احتياطياتها*. (18 02, 2022). تاريخ الاسترداد 15 10, 2023، من العربي: https://arabic.cnn.com/business/article/2022/02/17/russia-gas-resevrves-export-infographic

14. شريف مايا. (04 09, 2023). *بحث عن الطاقة ومصادرها وصورها وتحولاتها*. تم الاسترداد من رؤي: https://www.ra2ya.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9/

15. بن عيسى محمد. (20 07, 2022). *مستقبل قطاع الطاقة العالمي في ضوء التطورات الراهنة*. تاريخ الاسترداد 27 132, 2023، من https://epc.ae/ar/details/featured/mustaqbal-qita-alttaqa-alalami-fi-daw-altatawurat-alrahina

16. *منظمة التجارة العالمية تتوقع حدوث تباطؤ حاد في نمو التجارة العالمية في السنة المقبلة*. (06 10, 2022). تاريخ الاسترداد 28 12, 2023، من الأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2022/10/1113637

17. مجدي مي. (30 01, 2023). *تقرير إيطالي: الغاز الجزائري خلاص أوروبا من هيمنة روسيا*. تاريخ الاسترداد 24 12, 2023، من الطاقة: https://attaqa.net/2023/01/30/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%a5%d9%8a%d8%b7%d8%a7%d9%84%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a-%d8%ae%d9%84%d8%a7%d8%b5-%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88/

18. *نوردستريم 1: ما سبب الأهمية البالغة لخط أنابيب الغاز الروسي؟* (05 09, 2022). تاريخ الاسترداد 20 12, 2023، من bbc: https://www.bbc.com/arabic/world-62787131

19. يورو نيوز. (11 03, 2022). *ما هي الدول الأوروبية التي تعتمد حصريا أو بشكل شبه تامّ على الغاز الروسي وهل من بديل؟* تاريخ الاسترداد 06 12, 2023، من أخبار أوروبا: https://arabic.euronews.com/my-europe/2022/03/10/which-european-countries-depend-exclusively-or-almost-completely-russia-gas-eu-alternative